العنوان:	الواسطة وأثرها الاجتماعي
المصدر:	بيادر
الناشر:	نادي أبها الأدبي
المؤلف الرئيسي:	ابن تنباك، مرزوق بن صنيتان
المجلد/العدد:	ع 8
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1992
الشهر:	يوليو - محرم
الصفحات:	23 - 32
رقم MD:	155792
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اكتشاف الموهوبين ، الواسطة ، العلاقات الاجتماعية ، الجزيرة العربية ، السعودية ، العالم العربي ، رعاية الموهوبين ، المؤسسات العامة ، المواطنة، التربية الوطنية ، العصر الحديث ، التقدم العلمي ، المجتمع السعودي، مؤسسات الدولة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/155792

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

www.mtenback.com

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA
ابن تنباك، مرزوق بن صنيتان. (1992). الواسطة وأثرها الاجتماعي.بيادر، ع 32.8 - 23 ، مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/155792

إسلوب MLA
ابن تنباك، مرزوق بن صنيتان. "الواسطة وأثرها الاجتماعي."بيادرع 8 (1992): 23 - 32. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/155792

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

www.mtenback.com

الواسطة وأثرها الاجتماعي

الدكتور/ مرزوق بن تنباك

انظر غربا وانظر شرقا وانظر يمنا وانظر شاما، انظر إلى مواطىء قدمي. ثم أعود بنظرة تاريخية إلى مطلع هذا القرن الذي نعيش آخره، فاذكر الماضي كله وأعدد الكيانات والصور الإقليمية التي كانت تهرش أديمه قبل هذا الكيان الواحد فلا أجد بدا من الوقوف مع التوفيق الذي صحب مؤسس هذا الكيان يوم استطاع رص تلك الصور الهشة وأعادها بناء قويا شامخا فكانت مجتمعا واحدا إن لم يكن هو كل شيء فقد كان شيئا مهما بالنسبة لنا.

كان من الممكن أن يكون هناك ستة كيانات ضعيفة متمايزة، وأن نكون نحن الذين ننعم بخير الوطن الواحد والأمة الواحدة منتمين إلى تلك الكيانات الستة أوالأكثر أوالأقل.

كان من الممكن أن يكون هناك ستة كيانات ضعيفة متمايزة، وأن نكون نحن الذين نعم بخير الوطن الواحد والأمة الواحدة منتمين إلى تلك الكيانات الستة أو الأكثر أو الأقل.

كان عبدالعزيز عظيما في جمع الشتات وفي انتزاع هذا الكيان من طمع الغريب وجشع القريب فكانت الجزيرة والدولة والمجتمع والوحدة فيها هي الرهان الناجح في كفته. ولم تكن فكرة توحيدها فكرة فردية آنية أو تلقائية بل كانت تصورا شموليا لأسس الوحدة الكاملة ومضامينها، فتفتقت صور الانغلاق الذي كان يؤمن به الآخرون. يقول أستاذ كبير ومتابع بصير وناقد قدير في جريدة الرياض عدد ٩٥٦١: «كانت فكرة الوحدة التي جاء بها عبدالعزيز، وحققها بين مناطق المملكة أكبر من أن تستوعبها العقول في تلك الفترة.. وقد تطورت ولكنها لم تتطور بالأفكار المجردة والشعارات، بل تطورت بالجهد والعمل المتواصل الذي لا يعرف الكل.. لقد أصبحت واقعا محسوسا تفرضه هذه الآلاف من الأكيال المعبدة والطرق وهذه الآلاف من الهواتف وهذه الآلاف من رحلات الطائرات النفاثة، كما تفرضه هذه الهجرات المتدفقة إلى المدن من البوادي والقرى الكثيرة».

هذه صورة التكوين الحي الظاهر التي أدركها الكاتب أما صورة العمل لهذا التكوين فقد مضت بها الأخبار ونقلتها الأحداث، مما جعل الجزيرة مركز الدائرة الثابت. في وقت فقد العالم العربي صور الثبات على شيء.

وقد كان البناء في الداخل أخطر من قيام سور الوحدة، وكانت قدرات البلاد وامكانياتها لا تكفي للكثير ولا تلبي تطلعات النظرة الشاملة. فأصبح فتح الباب أمام كل قادر لخدمة الوحدة من أبناء البلاد نفسها أو من أبناء العرب الذين يستطيعون الدفع إلى الأهداف العريضة للدولة وتنمية الدمج المتواصل لبناء الأمة توفيقا آخر تحقق لنا نحن الذين نعيش ثمار النجاح الذي حققه المخلصون بوعي لا ينحرف إلى منعطفات الطريق. وقد مضوا وتركوا في أعناق الأمة أمانة السير على أساس

www.mtenback.com

الوحدة والصهر لها في كيان يجب المحافظة عليه وألا نختار غيره وسنزيد فيه ونرفع منه مع مضي الأيام إلا أنه في حياة المجتمع كما هو الحال في حياة الأفراد تمر ظروف وأحوال يحتاج الناس فيها إلى الالتفات والتوقف والنظر والبحث عن الأفضل عندما يحسون بوضع متردد. أو يدركون أن هناك مشكلات اجتماعية تفرض نفسها بقوة أو تعلن واقعا غير مشروع يَتَسَتَّرُ بلباس المشروعية، وقد يكون رأي الإنسان في هذا الحال من غير المستحسن طرحه، ولا من المرغوب اعلانه. لكنه قد يحتاج إلى رفض قناعته الشخصية عندما يرى أن الخطأ يستهلك الحياة كلها ويستهلك نفسه ويستهلك مكاسب المجتمع التي دار عليها هدف التوحيد وعن هذا سيكون الحديث الذي قد يكون فيه بعض الصواب، وقد يكون فيه غير ذلك، وقد يوافقني البعض وقد يختلف معي آخرون.

أما ما أظن أننا لا نختلف عليه فهو أن الحديث عن الواسطة يحتاج إلى دراسة متأنية إن لم يكن يستحق دراسات اجتماعية موسعة، ولا أظن أن في هذه البلاد ظاهرة تستحق من الاهتمام والتفكير والنظر والتحليل والاستقراء ما تستحقه ظاهرة الواسطة لأنها أصبحت حديث الناس اليومي والأمر الذي لا يختلف اثنان على أنه واقع، ولا يستطيع غض الطرف عنه بنو نمير ولا بنو عامر، وهو واقع معيش في مجتمعنا، اختلطت فيه الحقيقة والخيال، وأمسى المجتمع ضحية هاجس الواسطة المؤثرة في ذهنه مما رتب على ميله هذا خطأ اجتماعيا ومفهوما دلاليا مؤسفا، وسلوكا لا نريد له أن يستشري في مجتمعنا مع بداية خطونا نحو الأفضل والأقوى، لا أريد أن أسترسل في دائرة السرد البلاغي والمعنى الأدبي للحديث، بل أريد الوصول إلى مناقشة القضية من جوانبها المختلفة وما أسباب قبولها في مجتمعنا على الرغم من عملية الطرد العكسي.

ما الواسطة وما هذا الحديث عنها إذن؟

تحدث عن الواسطة عدد كثير من رجال الفكر والأدب وأساتذة الجامعات والوزراء ووكلاء الوزارات ورجال الدين وعلماء الاجتماع وعامة الناس. ولأني سأعتمد اعتمادا كليا على آراء هؤلاء جميعا، وسأنقلها بأمانة مشيرا إلى مصادرها، فإني سأحدد ما أريد الحديث عنه في الواسطة التي أعنيها لأن بعض الذين نقلت أراءهم كانوا يعممون الحديث تعميما واسعا لا يتحقق فيه التعريف الجامع المانع كما يقول علماء الأصول. ويخلطون خلطا بينا بين مثل وأعراف اجتماعية راقية لا يستغني عنها مجتمع إنساني كريم ، سلوكيات مغلقة مظلمة لا يجب أن تبقى في مجتمع يحترم نفسه ويؤمن بالعدل والمساواة ويطمح نحو كمال صورة الأمة.

فقد وصفت الواسطة مثلا، بأنها الشفاعة، وإصلاح ذات البين، وتسهيل الاجراءات الإدارية في بعض القضايا، وانجاز ما يتعلق بمصالح الناس لدى الموظفين ورفع حاجة من لا يستطيع رفع حاجته إلى من يستطيع المساعدة في قضائها، بل وصفها بعضهم بأنها مساعدة المريض في علاجه والضعيف في قضاء حاجته. فجعلوا هذه المثل الاجتماعية شيئا من الواسطة وتحدثوا عنها هربا من حرج السؤال الذي يلح على كشف أسباب الواقع المفروض على المجتمع، وقد تردد السؤال في كثير من المناسبات دون أن يلقى جوابا شافيا لاسيما إذا كان موجها إلى أحد دعائم البروقراطية.

(نعود مرة أخرى إلى السؤال عن ماهية الواسطة؟)

هل هي إصلاح ذات البين كما يزعمون؟

هل هي إنجاز أعمال الخير للآخرين كما يجب أن يكون؟

هل هي تسهيل لاجراء الإداري للناس كما يقولون؟

www.mtenback.com

هل هي اكتشاف المواهب والقدرات الخاصة للشباب وتقديمها للناس لتأخذ مكانها في دائرة المجتمع؟

هل هي علاج المريض ومساعدة المحتاج؟

هل هي شيء مما ذكر هنا أو قريب منه أو مشابه له؟

يقول القاموس: إن الواسطة هي الباب، وهذا الحد نراه يتفق مع كل ما سبق ذكره. ولكنني سأرفض تعريف القاموس وسآخذ بتعريف الناس لأن ما أريد الحديث عنه وما أراده الذين سألوا عن الواسطة والذين كتبوا عنها والذين أثاروا الحوار بشكل أو بآخر حولها، هو شيء آخر هو المحسوبية وهو المحاباة في فرص العمل وهو الواقع الجديد في بنية المجتمع الذي بدأ يمارس في مؤسساتنا العامة بشكل صارخ مكشوف. وإذا كان بابا كما يقول القاموس فهو الباب الذي لا يملك مفتاحه إلا رجل أو رجلان في كل مؤسسة عامة ولا يعرفه ولا يدخل منه إلا المحسوبون والأقرباء ومن توجب الحميَّة رعايتهم وهو في الحقيقة السلم الذي يأخذ سالكوه إلى القمة دون تجربة الخطو الطبيعي والسير المألوف.

ولهذا فإن حديثي عن الواسطة أينما ورد يعني المحاباة أو قل يعني المحسوبية ويعني تخصيص المشاع وهو يعني في النهاية الانطواء الذاتي والشعور الفئوي ويعبر عنه ما نشاهده من صور انغلاقية، بدأت تظهر وتكبر وتتسع حتى احتاج الأمر إلى الصوت الساكن والهمس المستتر، ثم المناقشة المكشوفة لهذه الظاهرة على جميع المستويات وفي مختلف الأصعدة، وأن تتمخض المناقشات عن جدل منتظم حول الأسباب والدوافع إلى ذلك.

أما ضررها وخطأ ما يحدث فليس موضع جدل أو خلاف، والآراء التي طرحت مجمعة على حدة الظاهرة واستفحالها وعلى أنه لا يجب السكوت عنها، ولكنها اختلفت في تعليل الأسباب فانقسمت إلى رأيين: الرأي الأول ندد بها وبمرتكبيها وطالب بإيقافها حالا وعمد إلى فضحها بصراحة دون تردد. أما الرأي الثاني فكان يقر بخطر فشوها ووجودها كظاهرة يجب أن تعالج، والقائل بهذا الرأي يشعر بضرورة البحث عن أسباب يتمنى أن تكون مقبولة أو معقولة على أقل تقدير تبرر حدوثها بمنطق لا يخلو من تكلف في بعض الأحيان، وقد تبنى هذا الرأي فئة من كبار الموظفين الذين تقل شجاعتهم عن مواجهة الخطأ ولا يسهل عليهم الاعتراف به ولا يجدون سبيلا إلى تجاهل ما يحدث ولا الاقرار به.

في حين تبنى الرأي الأول بعض الكتاب والمفكرين وأساتذة الجامعات وعلماء الإدارة وبعض رجال الصحافة البارزين وأهل الرأي المستقل، فشرحوا الظاهرة وحللوا أسبابها، وبحثوا عن حلول لها ودعوا إلى معالجتها، وطلبوا إيقافها عند حد معقول، وعدوها خللا اجتماعيا لا يجب أن يستمر، ولم تخل أراء هذا الفريق من طرح واع لمستقبل الأمة لم تتم إذا معالجة هذا السلوك الإداري ليقف عند حد معين. وكان في لغة الطرح شيء من النقد اللاذع والعتاب وضرب الأمثلة التي تجسم فداحة ما يرتكب. يقول أحد الكتاب وهو رئيس تحرير صحيفة سعودية واسعة الانتشار في الداخل والخارج (الرياض عدد ٥٩٧٤):

« لا أفهم أبدا كيف أبيح لنفسي مثلا لو كنت مسؤولا في دائرة ما، أن يكون طاقم المساعدين حولي أو المهتمين في دائرة العمل هم من أبناء مدينتي أو قريتي القديمة أو الذين تربطني بهم تجاذب قرابة أو صداقة، وبهذه المقدمة أصل إلى رفضي التام لتلك الدوائر الضيقة التي تجمع الناس في مجالات العمل أو الصداقات ولا أتصور أنه انتماء ينم عن شمولية الولاء لو سمح الإنسان لنفسه في أشعاره لزميله المواطن الآخر بأنه معذور في تقريب من يأنس للهجته أو ينتمي

www.mtenback.com

لمدينته على حساب إهمال الكفاءة المجردة التي تفترض منا احترامها ما دامت تحمل هوية المواطنة».

ثم يتناول الكاتب التناقض العجيب بين الارتقاء العلمي والفكري وخطأ الممارسة لدى هؤلاء المعنيين فيقول: «أليس من الجاهلية العصرية أن تكون شهادات اكسفورد والسربون وهارفارد تكريسا ممجوجا لذلك الانغلاق الذاتي».

ثم ينهي رأيه بقوله: إنه لا يزعم أن الشعب الأمريكي نسي من أين جاء ولا أن الشعب السويسري والألماني وغيرهما نسوا التقسيمات الاقليمية التي شغلت أوروبا سنين عديدة ولكن هذه الشعوب عرفت أن هناك وطنا يدينون له بالولاء ويرتفعون إليه من وهدة الاقليمية المؤلمة».

ومثل هذا الرأي رأي آخر وضع له عنوان كبير أصدقكم القول إنه وقف شعر رأسي عندما رأيته (الرياض، عدد ٦٠٢٠) الدولة واقليمية النخبة.

تناول الكاتب تحت هذا العنوان موضوع المحاباة والمحسوبية في الجهاز الإداري للمؤسسات العامة وتحدث عن مخالفة هذا السلوك لمبادىء الوحدة العامة وخرقه خرقا صارخا لحق المسؤولية وأمانتها وحقوق الوطن، فقال: «غير أن ما ينبغي الوقوف عنده هو كيف نستطيع موازنة بعض التصرفات الإدارية التي تحكمها أمزجة خاصة ذات طبيعة إقليمية أو قرابية أو صداقية التي نشهدها في كثير من المؤسسات العامة، والموقع الذي تحقق لنا كمجتمع توحيدي أصبح لاسمه رنين في العالم... كيف نتصور زيدا من الناس يقوم بتصرفات جده أو جد جده يوم كانت الأقاليم متطاحنة والجهل مسيطرا، في حين يحمل صاحبنا في ذهنه أحدث النظريات في علم إدارة المجتمع والتنمية، إن هذه الظاهرة لجدير بالمؤسسات العلمية المتخصصة الوقوف عندها، بل إصدار توصيات عاجلة وفعالة تبدأ بإبطال مفعول نظرية المزاج الخاص التي يتزرع البعض بها في اختيار العناصر لمساعدة المسؤول في إدارة الجهاز الذي يديره، فقد استغل البعض هذه النظرية استغلالا خاصا في حين أن اعطاء الفرصة للمسؤول في اختيار العناصر التي يشعر أنها قادرة علميا وعمليا على مساعدته جاءت لتمنع أي تدخل خارجي لغرض ما لا يريده المسؤول، بيد أن البعض لم يستوعب هذه الحقيقة في إطار معطيات الوحدة الحقيقية».

ثم يمضي يفند الواقع المر حتى قال: «إن الدولة أتاحت للمواطنين كلهم التعليم والفرص كالماء والهواء غير أن بعضنا لم يكن في مستوى أمل الدولة التوحيدي في جَعْل الفرص متاحة في إطار الوطن الواحد لا في إطار الإقليم أو المدينة أو الحارة».

وقد أنحى الكاتبان باللائمة على فئة اجتماعية خاصة هم أصحاب الصلاحيات من كبار الموظفين الذين درسوا في أوسع بلاد العالم ديمقراطية وأكثرها روحا تسامحية ولكنهم عادوا يحملون أفكارا تجزيئية وصورا إقليمية ونظرة ضيقة وكأن التعليم لم يغير سلوكيات هؤلاء، بل زادهم قدرة على تنظيم أفكارهم المتخلفة بصورة تضفي عليها مسحة القبول حتى صارت شيئا منظما. ولا مقارنة بين سلوكهم وسلوك أبائهم، فسلوك أبائهم كان فوضى صارخة مرفوضة لسوء ممارستها وكان واقع أبائهم يفرض ذلك السلوك. أما هؤلاء فقد كان تعليمهم وتأهيلهم الذي جعلوه وسيلة حديثة لتنظيم الممارسة نفسها بأسلوب إداري منمق يقيم الحجة ضدهم. وإلا لما أصبح خريجو الجامعات المشهورة أكثر انغلاقا من آبائهم، والفارق هو أن أباءهم لم يتسنموا قيادة الأمة ولم يمهد لهم الوطن المتسع والمجتمع الحضاري ولو حصل لهم ذلك ما عملوا على تكريس الشريحة والأخذ بمبدأ

www.mtenback.com

القرابة. أما أبناؤهم فقد وجدوا الوطن الرحب والأمة المتسامحة والمجتمع الواحد فأصبح من السهل عليهم أن يتسنموا بشهاداتهم رؤوس المؤسسات العامة التي تخدم الأمة ويبنيها المجتمع فيحولها بعضهم بصلافة إلى خلية خاصة لأبناء قريته وأهل رحمه موهما نفسه بأنه يبرهم ويصلهم ويعطف عليهم، وهو في مقابل ذلك لا يأبه بحرمان الوطن كله من قدرات أبنائه عندما يحرم الآخرين شرف خدمة الأمة والمشاركة في أداء الواجب نحو الدولة والمجتمع أيضا. يقول أحد الكتاب (الرياض عدد ٧٢٥٣) في مقالة ملئت سخرية لاذعة لهؤلاء «تعبان أفندي شخصية ذلك الذي إذا تسلم زمام إدارة خاصة أو عامة راح يجمع أبناء أسرته أو بلدته فيضع كل واحد منهم على رأس عمل فتنقلب المصلحة أو المؤسسة إلى عزبة خاصة، ومع هذا يتبجح ويقول أمام الملأ: نعم أنا أجمع جماعتي وأقربهم وخيركم خيركم لأهله. حتى الحديث الشريف زوره جهلا أو تجاهلا ونسي أن بر الأهل والأقارب هو في العطف عليهم ومساعدتهم ورعايتهم وليس باحلالهم محل الكفاءات الممتازة وقد لا يكون لديهم من الاستعداد والمؤهلات والقدرات والخبرة غير قربهم من سعادته وقدرتهم على التأثير عليه من خلال الأهل والأقارب، ولهذا تجد عمله ضعيفا وضائعا بين حانا ومانا».

هذا الكلام الساخر المتهكم بالواقع الذي يفرضه أصحاب الصلاحيات الإدارية على مجتمعنا يعد وثيقة إدانة حقيقية للممارسة باسم النظام وباسم الاختيار للمصلحة العامة وهو في الواقع تكريس للمرفوض من شكليات التعامل غير العادل بين الناس الذي تجاوزته النظرة الشاملة منذ خمسين عاما، أي قبل أن يولد. وليس شخص تعبان أفندي رجلا بعينه ولا رجلين أو ثلاثة من أصحاب الصلاحيات وإلا لهان الأمر وقوى الصبر وعدوا من الشواذ على القاعدة الذين لا يعتد بهم، لكن أصبح كل منهم ذلك الرجل، ولهذا فإن اللوم لا يتوجه إلى ذات معينة ولا تبحث أسبابه مرتبطة بهذا أو ذاك، بل هو توجه عام سار عليه الجميع قناعة أو محاكاة للآخرين وترعرع في ظل التسامح الأبوي الذي أولاه أولو الأمر لكل أبناء هذا المجتمع، والرفق الأخوي الذي عرفه الناس وتعاملوا به على هذه الأرض قبل أن تبدأ ممارسة الخطأ الذي فرض نفسه بشكل اصطلاحي جديد أو مفهوم وافد مع صور البيروقراطية الحادثة، فأصبح لا يجد أحد حرجا من ممارسته بل لا يشعر بأنه يفعل خطلا نتيجة لشيوع الظاهرة واستفحالها حتى ظن بعض كبار الموظفين أن هذا هو المطلوب وهو المرغوب، فقال في وسيلة إعلامية، ما يقرؤه الناس فيصعق منه الذين لم تلوث أحاسيسهم مزالق التجاوز، يقول الرجل عندما سئل عن المحسوبية والمحاباة: (الجزيرة عدد ٥١٢٥.

«إذا تساوى الغريب والقريب فإنني بصراحة سأفضل القريب، وهذا مبدأ من مبادىء الإدارة الحديثة... فقد وجد أن فرص نجاح العمل تكون أكبر عندما تكون الدائرة المحيطة به «بالمسؤول من أقاربه».

لقد كان الرجل صريحا الصراحة كلها، عكس مايرى أما زملاؤه فيفعلون ذلك دون أن يعرق لهم جبين، باسم الادارة الحديثة وباسم الصلاحيات المخولة وباسم خدمة الأمة وتنمية روح الترابط في المجتمع. وهو في الواقع تمييز واضح. فقد قسم أبناء الأمة وأهل الوطن إلى غريب وقريب في رأي النظريات الحديثة التي سمع عنها الرجل وأشار إليها.

ولكنني مع ذلك كله لا أتهم الوعي العام بعدم الإدارك لما يرتكب ولا أستطيع وصفه ـ أي الرأي العام ـ بالسهو أو الغفلة لأن الرصد كان واعيا والمتابعة قائمة والنظرة الشمولية دقيقة وكان التنبيه يواكب المخالفات الإدارية مشيرا إلى منطلقات أقرب إلى القبول وأجدر بأخلاق مجتمعنا. إلا أن الإصرار على استمرار وجود الظاهرة

www.mtenbaak.com

المـزعج قوى بقوة العناصر المستفيدة لأنها استغلت روح التسامح والجبلة التي جلبت عليها الجماعة. ومن بوادر الإدراك الواعي لخطأ لممارسة ما جاء على إحدى صفحـات جريـدة «الرياض عدد ٦٨٤٩» تقول: «فأنت تدخـل مبنى إدارة حكومية أو قطاع ما ... لتجد فريقا كامـلا يديـرون العمـل هم من ... أبناء الحارة وزملاء الأمس وأصدقاء الطفولة وقد احتلوا مواقع متميزة في التـركيبة الوظيفية دون سواهم لا لشيء إلا لأن هؤلاء على مقربة خاصة من القائم على هرمية العمل. إن هذه الظاهرة أصبحت متبلورة في قطاعات عديدة وبشيوعها المرعب سوف تهدد حقائق تعارف عليها الناس في العمل والانتاج وخدمة المجتمع، غير أن هذه الظاهرة ان تركت فسوف تقوض الإيجابيات لأنها تختزل مفهوم الوطن إلى وحدات صغيرة، هي وحدة الاقليم أو القرابة أو الحارة وذلك ضد منطق العصر والتقدم والتاريخ والمجتمع المتجانس».

وإذا تجـاوزنـا نطاق المـلاحظات اليومية للصحافة وكتـابهـا فإننـا سنجـد الرصد والإدراك الواعي الذي يستمد التجربة ويستقرىء التاريخ ما وراء الظاهرة وقد شارك في هذا التوجس كاتب كبير في سنه وتجربته وفي علمه، مارس حق التوجيه وأدى أمانة الكتابة باخلاص قبل أن يعرف الناس ظروف استغلال المواقع الإدارية واجبـات القرابة فيها، وقبل أن يعرف التحايل اللطيف على النظام. فأخذ الظاهرة التي نعرضها على أنها بلغت من البغض والخـطورة ما جعله يتناول في حديثه إلى رموز الميل الاقليمي مرجعية تاريخية، ويشير بذكاء إلى ما يمكن أن يكون فيه عذر وما لا يمكن أن يعذر مرتكبوه فقال (الرياض عدد ٦٨١٤):

«ليس مما يستحب أن نستنكر التعصب في شخص ما أو في شريحـة من المجتمـع يتنـامى في مشاعرها الاعتزاز بالقومية العربية وغالبا ما يكون السبب رد فعل لسلسلة من الأحداث وتطوراتها على امتداد مراحل من الزمن استوعبها التاريخ... لكن يبدو أن الظاهرة أنواع... منها التعصب للاقليمية المحدودة الضيقة هذا النوع من «الشوفنية» هو الذي أتوجس وأتحسب لوجوده وشيوعه في نفوس شرائح من الشباب في المملكة وقد استغني عن التحـديـد بالنسبة للاقليم أو من التعيين بالنسبة لأعمار هذه الشرائح ... لأن تنامي الظاهرة وانتشارها لم يعد يفتقر إلى هذا التحديد والتعيين».

ثم يواصل حديثه في تشريح ما يقع تحت عينيه حتى يقـول: «والمؤسف بل المنذر بما يتعارض مع الأسس التي قام عليها الكيان في المملكة هو أن الجبل متروك على الغـارب بحـيث أصبـح من المـألوف أن تعلن «الشـوفنينـة» عن نفسهـا بمنـاسبـة وبلا مناسبة في التعـامـل بين الأقـران... إذ تبلغ الشـوفنية الاقليمية الضيقة حد الاصرار على التعبير عن نفسها. ثم يسير الكاتب قليلا إلى تفصيل الأضـرار التي يراها تسير على خط أعوج ولكنه يستدرك شيئا مهما وهو أن هذا الخطل لا يعبر عن رضى أصحاب الشأن فيقول: «وللانصاف، والتزام جانب النظرة العادلة، يمكن القول: أن الدولة إذا كانت لم تلجـأ إلى الأخذ بزمام المبادرة، لمقاومة هذه «الشوفنينة» الاقليمية الضيقة، فإن السبب هو اعتمادها المطلق على الأسس القوية التي قام عليها الكيان وهي أسس كانت عبقـرية المؤسس الملك عبدالعزيز، رحمه الله، قد وضعتها من منطلقين، هما عقيدة التوحيد بكل مضامينها الخالدة أولا، ثم دمج أو صهر جميع أقاليم المملكة في بوتقة خرجت منها هذه السبيكة الفريدة التي يجب أن يتعذر أو يستحيل أن يتميز فيها اقليم عن غيره بأية خصيصة من خصائص التميز... ومن أهم وأنجح الوسائل التي يفترض أن تكون لها القدرة على مقاومة أي اتجاه شوفيني اقليمي لا أجد ما يمنع من أن أصفه بأنه

www.mtenback.com

بغيض، وخطير إلى الحد الذي لم يعد يحسن السكوت عليه.. ولنتصور على ضوء هذه الحقيقة ماذا يمكن أن يتمخض عنه التعلق بهذه «الشوفنينة» التي لا أشك بأنها آخذة في النمو السريع، والانتشار الأسرع الذي لا أزيح الستار عن سر، إذا قلت: إنه أصبح حديث المجالس في البيوت».

وإذا كان الإشفاق والخوف من بوادر مقدمات الظواهر التي تقع بين أيدينا جعلا الرجل الذي بلغ الثمانين من العمر يخشى نتائج المقدمات الخاطئة فإنه يجدر بنا نحن الذين نواجه نتائجها المطروحة أن نعلن رأينا ونعلن رفضنا واستهجاننا للسلوك البغيض كما وصفه الكاتب. و لا أريد أن أنتقل بكم إلى الرأي الآخر بعد أن عرضت آراء للكتاب والأدباء قبل أن اختمها برأي أستاذ لعلم الإدارة في أعرق جامعاتنا ورأيه نأخذه لأنه رأى متخصص في هذا الحقل وهو مفكر وأديب وكاتب أيضا، يقول: «اليمامة عدد ٩٣٠»: (المحسوبية ظاهرة غير محمودة لكن المنطق وراء ظاهرة المحسوبية النظيفة إذا لم يكن في الامكان القضاء على هذه الظاهرة بسبب معطيات مجتمعية وقيم سائدة... ذلك أن المحسوبية كظاهرة تتغاضى كثيرا عن اعتبارات القدرة والمعرفة والفعالية في سبيل تمكين ذوي القربى والصلة والعلاقات الاجتماعية من أن يتسنموا وظائف ربما كانت في مستويات إدارية عليا ومحصلة ذلك معروفة، فهي انخفاض في الأداء وقهر المجدين من الذين لا تنطبق عليهم الاعتبارات وراء المحسوبية، وتدن في عطاء الجهاز أو المؤسسة، وسجل يحتل الفشل فيه مساحة كبيرة إن لم يحتل المساحة كلها.. غير أن مفهوم المحسوبية النظيفة له أثاره السلبية، ذلك أن عدم شعور الأفراد بأن المعيار المتحكم إليه هو معيار الكفاءة والقدرة والفعالية فإن عطاء المجدين المبعدين بسبب تغلب المحسوبية لن يكون عطاء جيدا ولن يكون لديهم الحماسة للعمل والمثابرة على أدائه على أفضل وجه وقبل ذلك وبعده لن يكون لديهم الشعور بالانتماء والارتباط بالجهاز أو المؤسسة... ومفهوم المحسوبية يرسخ التجزئة والفرقة والاختلاف داخل الكيان الواحد وهو من خلال ذلك قد يحبط الجد والاجتهاد والاخلاص في العطاء لدى الفئة القادرة على ذلك، إذ إنّ المحسوبية منحت الفرصة لمن هم أقل قدرة لأنهم من الذين تنطبق عليهم معاييرها وأطرها.. والمحسوبية استشرت استشراء كبيرا وكادت أن تكون أو أصبحت عملا مشروعا وتوجها مقبولا، وممارسة واضحة للعيان، ولو تقصينا الوضع في أي كيان إداري لبرزت دون حاجة إلى التقصي وإن كان بروزها في بعض الأحيان صارخا وفي أحيان أخرى أقل بقليل من ذلك».

هذا رأي الكاتب في المحسوبية النظيفة كما يسميها أما رأيه في غير النظيفة فلا أستطيع نقله إليكم.

وبعد.

فقد سبق الحديث عن الواسطة في نظر رجال الفكر والأدب وأساتذة الإدارة وأهل الرأي الذين يرقبون السلوك الإداري ويستقرئون الواقع الذي بدأ يتجاهل عملية الدمج والاستمرار عليها وصهرها في بنية اجتماعية واحدة كما لاحظوا جنوح التطبيق الإداري الحادث ومجافاته لأسس التكوين الوطني المتفق عليه، مما ينتج عنه بعض الآثار المستقبلية التي لا بد أن يكون للفعل غير الواعي الذي تباشره بعض الفئات رد فعل واع قد لا يسهل هضمه بعد حدوثه ولا يسهل السيطرة عليه، وقد بدأ يواجه المشكلة ويمارسها قطاع آخر قد لا يكون مقتنعا بها ولكنه يشهد منها صورا يومية ويتعامل معها سواء كانت تعامله عن قناعة أو أنه كان منساقا معها انسياق الترس في حركة العجلة الآلية، عليه أن يدور بدورتها حتى لا يقع مطحونا بين أضراسها. ونخشى أن يدور الناس كلهم هذه الدورة الخاطئة في الوقت الذي

www.mtenbaak.com

تكون مصلحة المجتمع أقوى على مخالفتها.

أما الرأي الثاني فكان لكبار الموظفين الذين تناولوا الظاهرة وتحدثوا عنها وأقروا بخطورتها وأشاروا إلى ضررها ووصفوها بأنها داء يعمل في جسد الأمة عمل السم وعلى الرغم من ذلك فإن نعمة هؤلاء شابها شيء من التبرير لحدوث الظاهرة، وهو في طبيعة الحال تبرير لابد منه بالنسبة لهم لأنهم طرف في القضية، وطرح السؤال أمامهم هو في حقيقته تعريض بهم أو استهزاء غير مباشر بسلوكهم، ولهذا كان التبرير جزءا من الدفاع عن النفس ولابد أن يحدث عندهم إسقاط على العالم الثالث أو ما يشابه ذلك لقد طرحت احدى الصحف السعودية سؤالا عن المحسوبية وأثرها في المجتمع ووجهته إلى مسؤول كبير (عكاظ عدد ٨٠٢٠) فكان من رده: «أن مظاهر المحسوبية وعدم وجود الضوابط الصحيحة لتقويم الجهد وتقدير الكفاءة متفشية في معظم بلاد العالم الثالث... والطبيعي هو أن يجد الموظف الحوافز المادية كلما أثبت كفاءة في عمله وكلما أثبت تميزا في أداء واجبه... ثم أشار إلى أهمية تنمية الحوافز الدينية لدى الموظف... وأوضح أن الموظف إذا استقر في وجدانه الحافز الديني فهو إنما يتقرب إلى الله سبحانه وتعالى باتقان عمله وزيادة كفاءته مؤمنا بأنه إذا لم ينل حظه المادي في الدنيا فسوف ينال الأجر والثواب عند المولى في الآخرة، ولا شك أن هذه الخواطر الإيمانية في ذهن الموظف تدفعه إلى مضاعفة إنتاجيته دون انتظار للحوافز المادية التلقائية».

وقد ينعكس كلام جميل لو يطالب الموظفون هذا الرجل المسؤول بأن تنمو في ذهنه هو الخواطر الإيمانية وإلزامه بها حتى يتجنب هو وزملاؤه التجاوزات في تخصيص الحق المشاع للأمة وقد جاء في الحديث الصحيح الذي هو مصدر الخواطر الإيمانية ما رواه أبو يعلى عن حذيفة مرفوعا «أيما رجل استعمل رجلا على عشرة أنفس وفي العشرة من هو أفضل منه فقد غش الله ورسوله وجماعة المسلمين» وعن عمر بن الخطاب فيما رواه الشيخان قال: «من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين».

مسؤول آخر وإداري مؤهل حشر في السؤال عن الواسطة (الجزيرة عدد ٤٨٠٥)، فقال:

«الواسطة ظاهرة سلوكية إنسانية لا توجد في شعب دون آخر وإن تفاوتت درجاتها وآثارها من مجتمع لآخر حسب اختلاف أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة، وحيث إن عدم دقة وشمولية الأنظمة وقواعد العمل يفسح المجال أمام الموظف بل يشجعه على تفضيل شخص على آخر أو فئة على أخرى، كما أن الغموض في الأنظمة والتعليمات يؤدي إلى ترعرع الواسطة أو المحسوبية كما يصطلح على تسميتها أحيانا، كما أن مستوى التنظيم الإداري والرقابة الإدارية يؤثران بشكل كبير على انتشار الظاهرة أو عدمه، إذ يصعب في ظل التنظيم السليم والرقابة الواعية المخلصة قيام الموظفين باتخاذ قرارات أو أعمال مبنية على اعتبارات غير اعتبارات المصلحة والنظام.. ولكن كما هو الحال في المجتمعات التقليدية المترابطة تصبح الواسطة قيمة اجتماعية مقبولة ومطلوبة اجتماعيا حتى بين المتعلمين الذين بدلا من التأثير الإيجابي للقضاء على الظاهرة أو التقليل منها فإنهم يخضعون لتأثيرها ويتأثرون بها».

يظهر أن النظام في رأي الموظفين مسؤول عن التجاوزات الإدارية لعدم دقته، ولأنه كما يقولون ليس فيه تحديد يعتمد عليه وهو بطبيعة الحال تبرير معقول، إلا أن الذي يستفيد من النظام غير المحدد هم أصحاب الصلاحيات من كبار موظفي الدولة الذين أعطاهم أولو الأمر صلاحيات واسعة رغبة في تحقيق منطلقات عريضة تفترض حق المشاركة وتقوم على الأسس المتينة

www.mtonback.com

التي رسخوها وعملوا على صيانتها والمحافظة عليها وتركوا التفاصيل الدقيقة لأبناء الأمة الذين سيمارسونها يوميا، وكان الواجب على هؤلاء الموظفين أن يدعوا المؤهلين علميا وعمليا لمد الأسس المثالية التي حرص المخلصون على نموها في كل قطاعات المجتمع دون النظر إلى مواصفات اجتماعية محدودة وقيم سائدة مرفوضة وقد أثبتت تصرفات كبار الموظفين فشلهم الذريع في تحقيق الغاية فحاولوا الاسقاط على النظام. والنظام ليس قرآنا وفجواته ليست عذرا ومن السهل، بل من الواجب على كبار الموظفين أن يعيدوا كتابة النظام طبقا للمتغيرات الحادثة مع التطور ونمو الحاجة إلى الجديد وتأهيل الأجيال حتى لا يكون هناك عذر يحمل على أكتاف النظام.

لقد انتقلت بلادنا في السنوات الماضية نقلة رائدة في كل مجالات الحياة التعليمية والعمرانية والاقتصادية ونما مع ذلك الوعي العام كما نمت روح المشاركة في خدمة الوطن لدى فئات المجتمع كَافَّةً وقد حاولت الدولة جاهدة متابعة حركة النمو التطور مع الحياة بصفة عامة لكي تفسح المجال المتكافىء والفرص المتساوية للقادرين على خدمة الوطن، وقد نجحت في ذلك وتجاوزت المخانق الضيقة بشيء من الرضا عن النفس.

والإنسان على هذه الأرض بنشاطه الذهني والفكري هو أغلى ما فيها وهو العنصر الرائد وقد نال نصيبه من اهتمام الدولة وحظى بتنمية مداركه ومواهبه، وشحذت ملكات الابداع والعطاء لديه وفتح سبيل التعليم أمامه حتى تأهلت غالبية فئاته تأهيلا علميا وتهيأت للقيام بدورها كاملا، ولا شك أن من طبيعة البشر التفاوت، كما أن من طبيعة حركة الحياة التفاعل والتطور وعدم الثبات. وقد كان لبعض فئات المجتمع سبق إلى العمل الإداري فوضعت لنفسها ميزات إدارية نتيجة ظروف خاصة تهيأت لها دون غيرها في السابق، فأرادت المحافظة عليها في الحاضر، وسبب هذا التميز أن بلادنا مرت بظروف وسنوات طويلة كانت فيها الكفاءة الإدارية الجيدة نادرة وكان البحث منصبا على من يستطيع أن يعمل ولو بأدنى درجات الكفاءة والندرة الإدارية، ونتيجة لهذه الحاجة فإن شرائح اجتماعية قليلة كانت قد نالت قسطا من التعليم أفضل من غيرها فكان من الطبيعي أن تكل الدولة إليها مهمات إدارية كبيرة. وأن تعمل على تنمية القدرات العلمية والفنية الأخرى لتعدها للمشاركة فشمل اهتمام الدولة قطاعات المجتمع السعودي كلها لتهيئتها لدورها في الحياة العامة، فأتاحت فرص التعليم لأفراد المجتمع كافة حتى لا يكون الاعتماد على شريحة اجتماعية محدودة، ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت أجيال تساوت في التعليم والتأهيل من جميع فئات المجتمع ووجدت الكفاءة الإدارية الممتازة في كل تلك البيئات ومن كل الشرائح الاجتماعية بل أصبح أكثر المتعلمين المؤهلين القادرين على العطاء الجيد في الجيل الحاضر هم من أبناء القطاع الكبير الذي تأهل على أسس علمية حديثة.

وقد اتسعت قاعدة هذا القطاع وعندئذ شعرت بعض الفئات التي كانت قد وصلت إلى قمة الهرم الإداري بتضاؤل حجمها العددي أمام التوجه العام نحو العمل في الدولة، وازدياد تطلع الكفاءات الجديدة للمشاركة في بناء الوطن.

فأسرعت إلى استغلال أسبقيتها ومواقعها الإدارية المتقدمة لصالح أفرادها حتى تحتفظ بميزاتها القديمة، فاستخدمت فنيات البروقراطية للإبقاء على مكاسبها الإدارية بحكم سبقها إلى مواقع التأثير وتهيئة القرار واتخاذه لصالحها. فكان ما يسمى بالاختيار على مبدأ الكفاءة مدخلا واسعا وجده هؤلاء سبيلا يجعل مبدأ القرابة هو الأصل في الاختيار.

www.mtenback.com

وحين واجه المجتمع السعودي في السنوات الماضية تطوراً جوهريا وبعد ان ذابت فوارق التعليم واستوى التأهيل عندئذ عملت الفئات القليلة المتمكنة على تحرير هذا التطور لصالحها وبدأ الاداريون التنفيذيون يهيئون القرار ليخدم أغراضهم ويكرسون مفهوم الشريحة الاجتماعية في مجتمعنا. وقد كان سبقهم إلى دفة الإدارة المتقدمة في مؤسسات الدولة عاملاً ساعدهم على التحكم في توجيه مسار الوظيفة العليا فانصب اختيارها على أبنائها من الجيل الحاضر، فظهرت المحاباة وبدأت تأخذ مكانا بارزا في مواقع العمل القيادي واتيحت الفرص الوظيفية العليا لأبناء هذه الفئة ومحسوبيها خاصة دون غيرهم، مما أحدث تكدسا لفئات محدودة في بعض المؤسسات العامة فأصبحت مكانا خصبا لنمو هذا التكدس غير المرغوب.

إن ميزة بلادنا وميزة نظامها الإداري قيامها على نظرية انتقاء الكفاءة الإدارية لتعمل في خدمة الوطن، ودعما لهذا المبدأ منحت الدولة كبار المسؤولين فرصة اختيار معاونيهم ومن يأنسون بأدائه وقدرته على العمل معهم تحقيقا للمشاركة الوطنية لخدمة المصلحة العامة، ومحاولة اكتشاف المواهب الجديدة الشابة دون تمييز، لكن ظهر عجز الكثير منهم ـ مع الأسف ـ عن حسن الاختيار العادل والانتقاء للكفاءة وللقادرين من أبناء الأمة في مؤسساتهم التي يشرفون عليها وانحصرت جهودهم في الاختيار لمعارفهم ومن يلوذ بهم لمعاونتهم ووضعهم في مراكز القيادة في المؤسسات العامة التي تحت إدارتهم حتى أصبحت كل مؤسسة عامة صورة لتكتل فئوي محدود.

لقد وضح ولاة الأمر وعلى رأسهم خادم الحرمين أن تطلعات الدولة هو بناء الأمة ورفع وعي المجتمع وتأصيل روح الانتماء القوي للوطن وتحقيق المشاركة في خدمته وعدم تكريس الانتماء للشريحة الاجتماعية أو الإقليمية تحقيقا لمبادىء العمل الرائد الذي قام به مؤسس هذه البلاد في توحيد الأمة وصهرها في بوتقة الدين والكيان الواحد والمجتمع متكافىء الفرص. إلا أنه من المؤسف أن المحاباة أصبحت ظاهرة تفرض نفسها في كل المواقع، وأصبحنا نجد صورا من التكتل الذي يخدم مصالح معينة وشرائح مخصوصة.

وإن نظرة سريعة إلى الوظائف التي يتم شغلها بالترشيح تؤيد وجود إقليمية الإدارة الأمر الذي لا يخدم ما يسعى إلى تحقيقه المخلصون من أبناء الأمة.. والله الموفق.

www.mtenback.com